

## وزارة التجارة

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 4 رجب عام 1442 الموافق 16 فبراير سنة 2021، يتضمن اللائحة الفنية المحددة للشروط والكيفيات المطبقة على وضع الرمز العمودي (كودبار) على المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري.**

إن وزير التجارة،  
ووزير الصناعة،

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-65 المؤرخ في 8 شعبان عام 1412 الموافق 12 فبراير سنة 1992 والمتعلق بمراقبة مطابقة المواد المنتجة محليا أو المستوردة، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 والمتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-464 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1426 الموافق 6 ديسمبر سنة 2005 والمتعلق بتنظيم التقييس وسييره، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 28 منه،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-203 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 6 مايو سنة 2012 والمتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 الذي يحدد الشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-393 المؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 23 ديسمبر سنة 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة،

**يقرران ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 05-464 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1426 الموافق 6 ديسمبر سنة 2005، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار الشروط والكيفيات المطبقة على وضع الرمز العمودي (كودبار) على المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري.

**المادة 2 :** تطبق أحكام هذا القرار على المواد الغذائية والمنتجات غير الغذائية الموضبة مسبقا والمصنعة محليا أو المستوردة والموجهة للاستهلاك البشري.

**المادة 3 :** تستثنى من تطبيق أحكام هذا القرار :

- المواد الأولية الموجهة للإنتاج والتحويل والتوضيب،  
- المنتجات المقتناة :

\* في إطار المقايضة الحدودية،

\* مباشرة للاستهلاك الخاص لمستخدمي الشركات أو الهيئات الأجنبية،

\* من قبل محلات البيع الحر وخدمات الإطعام وشركات النقل الدولي للمسافرين والمؤسسات الفندقية والسياحية المصنفة والهلال الأحمر الجزائري والجمعيات والهيئات المماثلة المعتمدة قانونا،

\* من قبل المتعاملين الاقتصاديين لاستعمالهم المهني الخاص.

**المادة 4 :** يقصد، في مفهوم أحكام هذا القرار، بما يأتي :

**الرمز العمودي (كود بار) :** تمثيل صوري للترميز عن طريق رمز مقروء ويستغل بطريقة آلية عن طريق قارئ.

يمكن أن يكون للرمز العمودي عدة أشكال طبقا للقواعد والاستعمالات المقبولة عموما في هذا المجال على المستوى الدولي.

**الرقم التجاري العالمي للمنتوج (GTIN) :** رمز دولي يستعمل بغرض تحديد المنتجات المسوّقة، ويتشكل من رمز البلد ورمز المنتج ورقم مرجع المادة ورقم المراقبة. لا يتغير هذا الرمز إذا لم تتغير مميزات المنتج المعني.

**قارئ ضوئي :** جهاز إلكتروني مكيف لقراءة الرمز العمودي (كودبار) وتحويله لإشارات كهربائية مقروءة عن طريق حاسوب.

**المادة 5 :** إضافة إلى المتطلبات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به، لاسيما تلك المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمذكور أعلاه، يجب أن يحمل رزم المنتجات الموضبة مسبقا، الرمز العمودي (كودبار) المعرف في المادة 4 أعلاه.

**المادة 6 :** يوضع الرمز العمودي (كودبار) على المنتجات المصنعة محليا من طرف المتدخلين المعنيين بعد الحصول على رقم الرمز العمودي (كودبار) الممنوح من طرف منظمة مؤهلة.

تؤهل هذه المنظمة بموجب مقرر من الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش، وذلك بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية لترميز المنتجات المنصوص عليها في المادة 11 أدناه.

**المادة 7 :** يجب أن تحمل المنتجات المستوردة رمزا عموديا (كودبار) ممنوحا من طرف منظمة معترف بها في بلد المنشأ.

**المادة 8 :** يجب أن تكون المعلومات المنصوص عليها في المادة 9 أدناه، التي يتضمنها الرمز العمودي (كودبار) للمنتجات المستوردة، محل إيداع مسبق لدى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو لدى غرف التجارة والصناعة، بصفتها هيئات مرافقة للمنظمة المؤهلة.

**المادة 9 :** يجب أن يوضع الرمز العمودي (كودبار) مرفقا بالرقم التجاري العالمي للمنتوج (GTIN)، على رزم المنتج، وأن يتضمن المعلومات الإلزامية باللغة العربية وعلى سبيل الإضافة، يمكن استعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الفهم من طرف المستهلك والتي يجب تسجيلها في المنصة الرقمية للمنظمة المؤهلة. وتمثل هذه المعلومات فيما يأتي :

**I - بالنسبة للمواد الغذائية :**

1. تسمية البيع،
2. الاسم أو عنوان الشركة والعلامة المسجلة وعنوان المنتج أو الموضب أو الموزع أو المستورد إذا كانت المادة مستوردة،
3. بلد المنشأ و/أو بلد المصدر إذا كانت المادة مستوردة،
4. قائمة المكونات،
5. المكونات والمواد المذكورة في المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 والمذكور أعلاه، ومشتقاتها التي تسبب حساسيات أو حساسيات مفردة والتي استعملت في صنع أو تحضير المادة الغذائية وما زالت موجودة في المنتج النهائي ولو بشكل مغاير،
6. الوسم الغذائي،
7. الكمية الصافية المعبر عنها حسب النظام المترى الدولي،
8. الشروط الخاصة بالحفظ و/أو الاستعمال،

يمكن اللجنة أن تستعين بأي شخص قادر بحكم كفاءته على مساعدتها في أداء أعمالها.

تقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي وتصادق عليه.

**المادة 12 :** يعيّن أعضاء اللجنة من بين الموظفين الذين لهم رتبة مدير على الأقل، بمقرر من الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، بناء على اقتراح السلطة التي يتبعونها.

**المادة 13 :** تكلف اللجنة المنصوص في المادة 11 أعلاه، بالدراسة وإبداء الرأي بخصوص :

- ملفات التأهيل المنصوص عليها في المادة 15 أدناه واقتراح المنظمة المؤهلة لمنح رقم الرمز العمودي (كودبار)،

- توسيع مجال المنتجات لترميزها بالرمز العمودي (كودبار)،

- كل المسائل الأخرى المتعلقة بمجال اختصاصها.

**المادة 14 :** كل منظمة تمارس نشاط ترميز المنتجات بالرمز العمودي (كودبار)، تستطيع أن تودع على مستوى الوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، ملف التأهيل كمنظمة مكلفة بمنح رقم الرمز العمودي.

يودع ملف طلب التأهيل من قبل الممثل القانوني للمنظمة لدى الوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش مقابل وصل تسليم.

**المادة 15 :** يجب أن يتضمن الملف المنصوص عليه في المادة 14 أعلاه، الوثائق الآتية :

- طلب التأهيل،

- وصف نشاطات المنظمة وهيكلها وتجهيزاتها التقنية وإجراءاتها وطريقة تمويلها وكذا علاقاتها مع الهيئات العالمية لترميز المنتجات،

- وثيقة تثبت خبرتها لمدة ثلاث (3) سنوات، على الأقل، في مجال الترميز بالرمز العمودي للمنتجات،

- وثيقة تثبت أهليتها على إصدار الرقم التجاري العالمي للمنتج (GTIN)،

- وثيقة تبرر الاعتراف الدولي بأرقام الترميز العمودي (كودبار) الممنوحة،

- وضعية وأسماء وصفات المسؤولين عن نشاط الترميز،

- كل المعلومات حول كفاءات منح أرقام الرمز العمودي (كودبار).

9. بيان "نسبة حجم الكحول المكتسب" بالنسبة للمشروبات التي تحتوي على أكثر من 1,2 % من الكحول حسب الحجم،

10. مصطلح "حلال" للمواد الغذائية المعنية،

11. صورة المنتج،

12. كل معلومة أخرى مفيدة يمكن إضافتها أيضا.

## II - بالنسبة للمنتجات غير الغذائية :

1. تسمية البيع،

2. الاسم أو عنوان الشركة، العلامة المسجلة وعنوان المنتج أو الموضب أو الموزع أو المستورد عندما يكون المنتج مستوردا،

3. بلد المنشأ و/أو المصدر عندما يكون المنتج مستوردا،

4. علامة المطابقة المتعلقة بالأمن،

5. المراجع المتعلقة بالرخص المسبقة بالنسبة للمواد المعنية،

6. الكمية الصافية للمنتج، المعبر عنها بوحدة النظام المتري الدولي،

7. الاحتياطات المتخذة في مجال الأمن،

8. مكونات المنتج وشروط التخزين،

9. صورة المنتج،

10. كل معلومة أخرى مفيدة يمكن إضافتها أيضا.

**المادة 10 :** يجب أن يوضع الرمز العمودي (كودبار) بصفة مرئية وغير قابلة للمحو، تسمح بقراءة المعلومات المذكورة في المادة 9 أعلاه، بواسطة القارئ الضوئية.

**المادة 11 :** تنشأ لدى الوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، لجنة وطنية لترميز المنتجات بالرمز العمودي (كودبار)، تدعى في صلب النص "اللجنة". يرأسها الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش أو ممثله.

وتتشكل من :

- ممثل عن الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش، عضوا،

- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة، عضوا،

- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، عضوا،

- ممثل عن المركز الوطني للسجل التجاري، عضوا،

- ممثل عن المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرمز، عضوا.

- أن تتوفر لديها تطبيقات إلكترونية مكيّفة للاستعمال على أجهزة الهواتف والتي تسمح بقراءة الرمز العمودي (كودبار) بما فيها المعلومات المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه.

**المادة 19 :** يجب كذلك على المنظمة المؤهلة لمنح رقم الرمز العمودي (كودبار)، أن تضع في خدمة المتدخلين المعنيين، ما يأتي :

- كل المعلومات حول كفاءات الحصول على أرقام الرمز العمودي (كودبار) بطريقة شفافة ومتساوية، بكل الوسائل بما فيها الطرق الإلكترونية،

- كل المعلومات المتعلقة بدراسة طلبات ترميز المنتجات. ويجب ألا تتعدى أجال دراسة طلب الترميز عشرة (10) أيام من تاريخ إيداعها لدى المنظمة المؤهلة.

**المادة 20 :** ينجر عن أي إخلال من جانب المنظمة المؤهلة لمنح رقم الرمز العمودي (كودبار)، إلغاء مقرر التأهيل.

**المادة 21 :** يجب على المتدخلين الناشطين أن يمثلوا لأحكام هذا القرار في أجل سنتين (2)، ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة 22 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 4 رجب عام 1442 الموافق 16 فبراير سنة 2021.

**وزير الصناعة**

**فرحات آيت علي براهيم**

**وزير التجارة**

**كمال رزيق**

**المادة 16 :** بعد دراسة الملفات، تقترح اللجنة على الوزير المكلف بحماية المستهلك وقمع الغش، المنظمة لتأهيلها لمنح رقم الرمز العمودي (كودبار).

**المادة 17 :** يتم إخطار المنظمة المعنية بمقرر التأهيل وينشر هذا المقرر على المواقع الإلكترونية الرسمية للهيئات العضوة في اللجنة المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، وعن طريق أي وسيلة أخرى مناسبة.

**المادة 18 :** يجب على المنظمة المؤهلة لمنح رقم الرمز العمودي (كودبار) أن تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية وإعلام المستهلك والمرتبطة بمجال ترميز المنتجات.

ويجب على المنظمة المؤهلة كذلك :

- وضع تحت تصرف مصالح الرقابة التابعة للوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، قاعدة البيانات للمتدخلين المستفيدين من رقم الرمز العمودي (كودبار) لمنتجاتهم،

- وضع تحت تصرف مصالح الرقابة التابعة للوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، قاعدة البيانات المتعلقة بالمستفيدين من رقم الرمز العمودي (كودبار) على منتجاتهم والولوج إليها بطريقة إلكترونية وهذا 24 ساعة/24 ساعة وكل أيام الأسبوع،

- وضع تحت تصرف الوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش، كمية كافية من القارئات الضوئية،

- ضمان عمليات التكوين وإنجاز دراسات في مجال ترميز المنتجات لفائدة الوزارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش،

- ضمان تأمين قاعدة البيانات وسريّة المعلومات المصرح بها من طرف المتدخلين المعنيين،